

الغربي لـ«الوطن»: كثرة الشكاوى على غرف التجارة

وتأسيس شركات تقديم خدمة المكتب المرن والانطلاق إلى العالمية في تأسيس الشركات الدولية وتأسيس شركات الأوف شور تقديم كل الخدمات للشركات والمؤسسات الفرعية ضمن إطار برنامج ومشروع رؤيتها ذلك إنشاء مولات تجارية في مراكز المدن الرئيسية وصالات عرض في المناطق وإعادة إعمار وترميم المراكز المستودعات واستبدال السيارات الشاحنة في مؤسسة عمran وتخصيص الأراضي من وزارة الزراعة وإعداد الدراسة الفنية للمجمعات التنموية وإجراء عقود التنفيذ والبدء باقامة المجمعات التنموية.



إضافة إلى القيام بعمليات الاستيراد المباشر وعمليات الشراء المباشر والتوزع الأفقي في الصالات والمنافذ وتسيير المحاصل الزراعية وتسويق منتجات القطاع العام والخاص لتعزيز مؤسسات التدخل الإيجابي وإعداد قاعدة بيانات عن قطاع التجارة الداخلية وتحديد كميات العرض من إنتاج أو استيراد السلع الأساسية والاستراتيجية بكفاءة وتدريج ضمن برنامج إدارة المخازين الإستراتيجية.

وتتناول المصفوفة كذلك إنشاء المخابز والمصوامع والمطاحن الحديثة وفق توزع جغرافي يتناسب مع الاحتياجات السكانية والتوجه نحو الجودة الشاملة في إنتاج الدقيق وفق المواصفات العالمية والتوجه التكنولوجي نحو أتمتة العمل وتبني مفهوم الابتكار ضمن مشروع دعم إنتاج الرغيف.

والاستمرار في مشروع التأهيل والاعتماد للحصول على شهادة الأيزو لعام ٢٠١٨ في تطوير عمل المخابز الفنية وقد تم تقديم خدمة الزبائن عبر الموقع الإلكتروني في الدفع والتوقيع الإلكتروني في العام ٢٠١٩.

اشكاليات الترخيص الإداري بين محافظة دمشق و«التمويل» في «الأربعاء التجاري»

القلع: الترخيص إشكالية كبيرة والبعض لا يسعى إلى استصداره إلا بعد إغلاق منشأته

دوامة المحاكم.

بدوره أشار مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي إلى ضرورة عدم الخلط بين السجل التجاري لغرفة تجارة دمشق والترخيص الإداري لمحافظة دمشق فكل أهدافه وغاياته، وتساءل: هل تتحقق المحافظة من أحقيه المارسين للمهن وخبراتهم وطبيعتها قبل منح الترخيص الإداري؟
منوهاً بأن إجراءات الأئمة ودها غير كافية ولا تفي إذا لم تتحقق غاياتها في تبسيط وتسهيل الإجراءات، وما دار من نقاشات كثيرة خلال الندوة الحالية يشير إلى عدم وضوح الإجراءات وضرورة مراجعتها.
فيما عاد ليوضح موقف المحافظة بـألا تتحقق من خبرة أصحاب المهن وإنما يقتصر عملها على السماحية في مزاولة المهنة فقط وهناك جهات أخرى عليها التتحقق من متابعة مدى أحقيه هؤلاء في ممارسة مهن عينها.

هذه الإشكالية دفعت مدير دوائر الخدمات للحديث عن أن المحافظة لا تتدخل ولا تتحقق إلا بناء على ممارس



مهن الحلاقة والجازرة والصاغة وصيانة الأجهزة
الإلكترونية فقط.
وأشار فياض إلى جرد ٦٠ بالملة من المجال التجارية
منذ العام ٢٠١٦ حتى تاريخه وتلتقي المحافظة
٣٠ طلب ترخيص إداري يومياً وقد صدر ١٥ قراراً
من المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق لأجل تسهيل
التراخيص الإدارية حيث باتت معظم المخالفات
تسوى بعد المرسوم المذكور.
منوهاً بأن المحافظة تسعى إلى تخفيض نسبة الموافقة
في المakis المشتركة من ١٠٠ بالمائة إلى ٧٥ بالمائة من
المالكين وليس الشاغلين للحصول على الترخيص
وأن موافقة ٥١ بالمائة من المالكين تتحول صاحب
المهنة الحصول على ترخيص مؤقت ويترتب عليه
دفع رسوم سنوية تقارب من ١٦٠ ألف ليرة مقابل
خدمة الترخيص والسماح بمتلازمة المهنة بدلاً من
إغلاق المحل.

حيث ينص القانون المدني على ملكية ١٨٠٠ سهم كاف ضمن الملكيات المشتركة للحصول على الترخيص الإداري. وتدخل مدير الشركات ليشير إلى إمكانية اتفاق بين الناس وخاصة خلال الظروف الحالية على هذا الترخيص وفق هذه الإجراءات حيث سجلت الأحداث حالات كبيرة من القيات والسفر وغيرها من الحالات التي تبقى حالة الاعتراف قائمة على الملكيات والشخص وتنتهي الباب لإقامة الدعاوى واللجوء للمحاكم.

على حين بين مستشار غرفة تجارة دمشق كمال العوض أن اتفاق شخص ولو يملك سهماً واحداً يمكن أن يعطل الحصول على الترخيص داعياً إلى ضرورة اتباع إجراءات أكثر وضوحاً بهذا الخصوص حتى نجنب الناس اللجوء على القضاء

محافظة دمشق وتسجيل أعداد كبيرة من المراجعين من أصحاب المهن لتنظيم الترخيص الإداري وإن جراءات المحافظة يمكن أن تخلق خلافات في لمحات بين الناس من أصحاب المهن للملكيات المشتركة.

اعياً المحافظة إلى التنسيق مع وزارة التجارة الداخلية لتوحيد الإجراءات وتسوية هذا الوضع بتجنب الإشكالات وتجنب الناس اللجوء إلى القضاء حل موضوع الملكيات حيث إن مديرية الشركات لا تعطي ترخيصاً إدارياً لمن لا يملك ٤٠٠ سهم كاملة وهذا يخلق بذلك مشكلة في السجل التجاري.

بدوره وأشار مدير المهن في المحافظة إلى أن المديرية تطبق القانون المدني في هذا الخصوص ولا تتدخل في الملكيات والشخص وهي اعتمدت قرارات وإجراءات معموقة مجلس المحافظة لتسهيل وتبسيط الإجراءات

حول التأثير في تركيب العدادات

الکھرباء لـ «الوطن»: نتھے لاستیراد عدادات بجۃ

أحقيتهم بالتوافي مع كمية العدادات المتوفّرة لدى الشركة.

وأشار معرف إلى أبرز الصعوبات التي تعيق عمل إدارة الشركة لتأمين التغذية الكهربائية لمناطق المخالفات والتي تتجلّس في صعوبة تأمّن أماكن مراكز التحويل، مقتراً ضرورة تشكيل لجنة مع وزارة الإدارة المحلية لإيجاد حل مناسب لهذا الموضوع أو أن يكون هناك حل من رئاسة مجلس الوزراء لهذا الموضوع.

مبيناً أن حل هذه العوائق يسهل من عمل الشركات في توزيع الكهرباء بشكل عام وتركيب العدادات، ما يسهم في زيادة أموال الخزينة العامة للدولة، كما يخفّف من زيادة الحمولات ويحد من ظاهرة الاستجرار غير المشروع التي في زيادة ما يتعرّك خسائر وأضراراً كبيرة على

بالمئة فقط بدلاً من كاملها، مثيراً إلى التعليمات التنفيذية التي وصفها «بالمريحة» قيد التحضير حالاً وسيتم الإعلان عنها لاحقاً.

مبيناً أنه من الأولوية أن تكون العقارات مؤمنة بمكان مراكز التحويل أثناء بنائها إلا أن وزارة الإدارة المحلية لم ت تسهل هذا الإجراءات على الرغم من قيام وزارة الكهرباء بمخاطبتها رسمياً لأكثر من مرة حول هذا الموضوع، حيث قامت الإدارة المحلية مسبقاً بتوجيه البلديات باليتزام المعهدين على ذلك، إلا أنه لا تجاوب لرؤساء البلديات بالملطقي مع شركات الكهرباء في المحافظات، لافتاً إلى المعاناة الكبيرة في ذلك، واصفاً الموضوع بالقديم، والذي لم يتم حله حتى الآن، مبيناً أن الكثير من المعهدين يتفقون أبنية مخالفة وغير مرخصة رسمياً

ولفت حدى إلى أولوية تركيب العداد المخالفات وخاصة بعد لحظ العدد المخالفات والضبوط فيها، إضافة الشركة للتعديم على جميع المواطنين المخالفات من يرغبون في تركيب عد متوازنة وبأسعار الشركة ويتم ترد سريع منعاً لعرضهم لأي حالة ابتزاز كشف مدير عام شركة توزيع الكهرباء الوهاب الخطيب لـ«الوطن» عن الأسباب تعيق تركيب العدادات الإلكترونية لبيان أن أبرزها خضوع العقارات من قانون الاستئثار والتي تتنص على تنازل مالكي العقار المطلوب تغذيته لتركيب مركز تحويل، إضافة إلى دعوة التغذية كاملة، منها يأتي تم تعديل العداد على تجهيز عدد من قديمة العاملة يتم اللجوء إليها، القصوى.

ناك عدداً كبيراً من الطلبات لتقسام كجرمانا وصحتانيا يومياً تسجيل أكثر من ١٠٠ جديداً، موضحاً أن زيادتها في منطقة جرمانا وخاصة إدارة الإدارة المحلية حول «وعدها منطقة مخالفات، الشركة عمدت إلى زيادة الأسباب وخاصة في إطار كفاحية ظاهرة الاستجرار إلى انخفاض عدد الطلبات

يظهر عمل وزارة الكهرباء
وكأنه متعارض، فبالتالي
على مكافحة الاستجرار
الكهربائي، يلاحظ تأخير
الجديدة من يتقدم بطلب
يضطر للاستجرار غير المأذون
وفي متابعة «الوطن» لـ
حقيقة تواصلت مع
لكهرباء ريف دمشق خاصاً
أسباب التأخير في ترکيز
توافر المواد الازمة لها بما
أم كمية العدادات الموزعات
استيراد العدادات الـ